جوابا لان كان هو الاكثر كما افاده الرضي فلزوم الفا والرفع كما
هو شان اما دلالة بالفا على تضمنها الشرط دليل انه جوابها والا
يلزم الاجحاف باما وان اجاز الزمخشري حذف جوابها ايضا في قراءة
فتح الهمزة من اما تاكلوا واما يكفروا اي فبتوفيقنا واما تكفروا
فبمحض اختيارنا كما يأتي في المكسورة وقال الاخفش الجواب اما
وتاولم الفارسي على انه لاحدهما ودليل للآخر وقال الشيخ يمكن ان
الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب اما والاصل اما فان كان
فلما زحلقت الفا اجتمع فا آن حذفت احداها بالجواب او اقتر
عمل ما بعد الفا فيما قبلها لتقليب الغرض المهم من التقديم بحسب
في الدباجة خصوصا مع الدلالة عند ارادة التفصيل على ان
المقصود به المقدم لانها نائبة عن الفعل قال الشيخ بل عن
الجملة اي ومنها الفاعل الذي بعد الفعل فلم يل فعل فعلا في
التقدير لفصل الفاعل وعلل ابن صاحب الالفية بانه لو ولي
الفعل اما لتوهم انه الشرط ان قلت وعلى كل فلا مانع من
تقديره بعد المنصوب وقبل الفا قلت قال الشيخ لا يفصل
بين اما والفا بأكثر من واحد اي والمقدر كالثابت يشبه
الحرف قال الشيخ اذا اعتبر في مشبه الحرف فاولى الحرف نفسه
وهو اما وفيه بحث لم يذكره لم المضارع واجاب الشمني بما حاصله ان الشبه
يزيح عن حكم نفسه ويعطي حكم المشبه به وقد شبه المضارع
بالفعل فقال فكانها فعل واما في الدار الحق لا يمنع ان الفعل
الجلوس في الدار فهذا ما يريد مذهب المبرد ومن يأتي ولا
يلتفت في هذا الباب لمانع التقديم كما سبق ولو تعدد
خصوصا في الفروق ويحتاج المضارع لتقدير القيد في الخبر دون

تكلف

تكلف فكذلك معمولة اي لان حقه التاخير عن العامل ويرد
عليه زيدا ان اضرب مع امتناع تقدم المفعول على ناصبه فليتحرروا
التابع المبرد هو ابو العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر اخذ
الادب عن ابي عثمان المازني وابي حاتم السجستاني واخذ عنه
نفطويه وكان حسن النوادر يحب المناظرة مع ابي العباس احمد
الملقب بثعلب صاحب كتاب الفصيح ويغلب بكره ذلك لان المبرد كان
فصيح العبارة فاذا اجتمعا حكم للمبرد في الظاهر الا ان يعرف الباطن
توفي المبرد سنة ست وقيل خمس وثمانين ومائتين ببغداد وابن
درستويه قال الشيخ بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة
وفتح المثناة الفوقية وكان اعلم الناس بلسنة العرب وفي القاموس بضم
الدال والراء وفي القاموس درست بضمتين زاد وحمزاده بضم
التاء ايضا قال وهو ابو محمد النحوي صحب المبرد واخذ عن الدارقطني
ولد سنة ثمان وخمسين ومائتين ومات سنة سبع واربعين وثلاثمائة صنف الارشاد في النحو وله الفصيح وغيرهما انه
الضمير للثاني ورجعه القارئ في التنبيه الثاني للفظ اما وهو
ما يتجه منه بالنصب قال الشيخ ما محصله ان النصب
ضعيف فلا يصح بنا المضمر الاحكام عليه لان النادر لا حكم له وبنا
الرفع مبتدا والرابط اما دائما بلفظه والاصل مهما يكن من شيء
فالعبيد هو صاحبها لكن ذو لا تضاف للضمير ويمكن اخذ اما
يأتي المضمر انه نائب فاعل ذكر محذوفا ذكرت جعل الرضي
النصب بما بعد الا لانه في تاويل يملك العبيد ويغلب قريشا في
الفضل واستبعد قول الله سيبويه انه حال عامل حياوا الجملة
الغير وبني على قوله انه لا يصح النصب الا حيث اريد غير معيني

Copyright © King Saud University